الخلاف النحوي وحقيقة المدارس النحوية

د. أمجد عيسى طلافحة د. أحمد محمّد أبودلو

قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة اليرموك
إربد - الأردن

الملخص

يَتَناوَلُ البَحثُ بالتحليل والمناقشة قضية الخِلافِ النّحويّ وحَقيقةَ المَدارِسِ النّحويّة، بغية استكشاف حقيقة أمر الخلاف وفق منهج علميّ موضوعيّ يقوم على استقراء مقولات النحو وآراء العلماء، وإجراء تحليل يقوم على الأسس التي بنيت عليها جهود النحاة القدماء. والثابت أنّ موضوع الخِلاف في الدرس النحوي التقليدي قد حظي باهتمام واضح بين الدارسين قديماً وحَديثاً، حتّى غَدَت فِكرَة الخِلاف النحويّ وتقسيم النحاة في مذاهبَ أو مدارس مختلفة على أسس جغرافية، أمراً مستقرّاً في أذهان الدارِسين وينظر إليها بوصفها واقِعاً لا يقوى أحد على إنكاره؛ فبالإضافة إلى مدرستي البصرة والكوفة ظهرت مدرسة بغداد، ثم جُعِل للأندلس مدرسة، وكذا لمصر والشام.

وقد توصّل البحث إلى نتيجة مفادها أن النحو العربي يقوم على أسس ثابتة، وأن جهود علماء النحو تتبني جميعا على تلك الأسس؛ فالنظرية واحدة، والمنهج واحد، الأساس سماع المادة اللغوية من العرب، ثم النظر في هذه المادة المسموعة وتحليلها لبناء القواعد، وقد استخدموا جميعا المصطلحات نفسها، ووجود عدد محدود من المصطلحات المختلف في استخدامها لا يعني قيام مدرسة جديدة. وبالتالي، فإن وجود الخلافات بين النحاة لا يعني انتماءهم إلى مدارس مختلفة؛ فمواطن الالتقاء أكثر بكثير من مسائل الاختلاف، ثم إن تلك المدارس المزعومة لم تكن متجانسة في النظر إلى المسائل اللغوية، فالخلافات بين نحاة المدرسة الواحدة ربما تفوق الخلافات بين المدرستين المختلفتين، وسواء أكانت الخلافات بين من ينتمون إلى مدرسة واحدة، أم بين من ينتمون إلى مدرستين مختلفتين، فإنها خلافات تقوم على الفروع لا على الأصول العامة للنحو العربي.

الكلمات المفتاحية: الخلاف النحويّ– نحو – مدارس نحوية

تاريخ استلام البحث: 2013/1/27 تاريخ قبول البحث للنشر: 2013/9/4

Syntactic Divergence and Reality of Syntactic Schools

Abstract

This research discusses the issue of disagreement between grammarians and the fact of Grammar Schools. In order to investigate this case, the study is conducted based on the principles of ancient grammarians according to scientific objective analysis for their arguments and opinions.

It is well-known that the subject of disagreement between Arab grammarians received a great interest among scientists in the past and the present, so the idea of the difference between grammarians and their classification in different schools on the basis of geography have become stable and a reality in the minds of researchers, that is an undeniable fact. In addition to the two schools in Basra and Kufa, Baghdad school was found. Schools of Andalusia, Egypt and the Levant emerged ofterwards.

The research found that the rules of Arabic are based on fixed principles and all grammarians' efforts depend on these principles. Theory and methodology are compatible for all grammarians. The basic principle is to listen to and analyze the language of the Arabs to create rules.

Grammarians have mostly used the same terminology. The use of a limited number of terms does not mean that there is a new school. Thus, differences between grammarians do not imply they belong to different schools because the points of agreement are much more than the issues of dispute, then those so-called schools were not homogeneous in the study of language issues. Differences between grammarians in the same school may exceed differences between grammarians of different ones whether the differences were between those who belong to one school or between those who belong to different schools, they all differ only in the branches and not on the original principles of Arabic grammar.

Key Words: Syntactic, Divergence, Syntax, Syntactic Schools.

المقدمة:

شاع الحديث في الدرس النحوي العربي عن الخلافات النحوية، واتجه عدد من العلماء قديما وحديثا(1) إلى التأليف في هذه القضية، وقد كان القدماء في تصنيفهم هذه الخلافات يعتمدون تسمية المذاهب، وتوسع المحدثون فأطلقوا تسمية المدارس، وراحوا يحشدون الأدلة على وجودها، ثم أخذوا يجعلون لكل مدرسة مؤسسا وشيوخا وتابعين، فأوحى ذلك بأن كل مدرسة من هذه المدارس قائمة في مقابل غيرها، تختلف كل منها في منهجها ومصطلحاتها وفكرها عن غيرها، فإلى أيّ مدى نستطيع الاتفاق مع هذه الآراء وما هي حقيقة المدارس النحوية؟

النحو العربي – النشأة:

يصعب التأريخ لنشأة النحو العربي، وتصعب نسبة هذا العلم إلى شخص بعينه؛ فقد تعددت الراويات وتضاربت الآراء حول واضعه، إذ تؤرخ بعض هذه الروايات بأبي الأسود الدؤلي(2) (69هـ) بوصفه واضع الأسس الأولى لعلم النحو، يقول ابن سلام الجمحي (232هـ): "وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي."(3)

وتذكر بعض الروايات أن واضعه هو نصر بن عاصم (89هـ)(4) ، ويذكر غيرها أن واضعه هو عبد الرحمن بن هرمز (117هـ)(5)، ومن الروايات ما يجعل هؤلاء الثلاثة مشتركين في وضع هذا العلم. قال الزبيدي: "أول من أصّل ذلك [يعني النحو] وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبوابا وأصلوا له أصولا، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف."(6) بل إن بعض الروايات تُرجع إلى علي بن أبي طالب أوليّة الدرس النحوي(7).

ويبدو أن عدم وجود أيّ أثر نحويّ مكتوب، في هذه الفترة الزمنية، الممتدة من زمن علي بن أبي طالب وأبي الأسود الدؤلي، إلى النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، زمن سيبويه (180هـ)، قد أسهم في تعدد الروايات واختلاف الآراء حول مسألة نشأة النحو، بل

إن غياب الإنتاج النحوي في هذه الفترة الزمنية التي تزيد عن مئة سنة، جعلت البحث في تطور الدرس النحوي قبل سيبويه أمرا غامضا(8)، بل جعلت بعض الباحثين يصف هذه الروايات، وما قيل عن جهود هؤلاء العلماء بأنها غير أكيدة، يقول بروكلمان: "أما تعيين أول من وجه العرب إلى الاشتغال بالبحوث اللغوية، فهذا أمر لا يزال غامضا بعد، وما يُروى عن تلاميذ أبي الأسود الدؤلي المزعومين، فهو أمر غير أكيد أيضا، مثل علاقات أبي الأسود نفسه بهذه الدراسات."(9) بل إنه قد وصفها في موضع آخر بالأساطير؛ إذ يقول: "ومهما وجب علينا أن نعد من قبيل الأساطير دراسات أبي الأسود الدؤلي، وتلاميذه المزعومين..."(10)

في البدء كان كتاب سيبويه:

كتاب سيبويه هو نقطة البداية لجميع الدراسات اللغوية العربية، فهو أول كتاب في النحو العربي يصل إلينا، وتأتي أهمية هذا الكتاب من حقيقة أن سيبويه قد حاول أن يجعل في مؤلّفه هذا مادة، تكاد تكون متكاملة، للدرس النحوي، ليقدم بها وبالقضايا المطروحة فيه وصفا دقيقا وشموليا، ما أمكن، لهذه المادة اللغوية، بل إنه يُعدّ سجلا موثوقا باعثا على الاطمئنان، لكل ما كان يدور بين العلماء من مناظرات وتحليلات متصلة بالدرس النحوي. ولعل ما شهد به علماء العربية لهذا الكتاب خير دليل على جلال قدره وفضل مؤلفه، فهذا السيرافي يقول: "... وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به مَن بعده"(11).

وهذا المازني يقول: "من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحيِ"(12).

غير أن طبيعة الأشياء تقتضي أن كتابا بحجم كتاب سيبويه ونضجه، لا يمكن أن ينشأ من فراغ، وهذا يدعونا إلى القول بأن كتاب سيبويه كان ثمرة لنشاط لغوي هائل قبله، ويُعيدنا إلى إشكالية نشأة النحو، والشخصيات التي نُسبت إليها أوليّة هذا العلم.

وعليه، فإننا نستطيع أن نؤرخ بكتاب سيبويه على أنه بداية التأليف في النحو العربي، مع إقرارنا بأن مسألة وضع النحو العربي مسألة عمل جماعي تضافرت فيه جهود الأوائل،

لتُثمر في هذا العمل المتكامل الذي قدمه سيبويه، وقدم فيه جهود سابقيه. وفي هذا الإطار، نستشهد بثعلب الذي يقول: "اجتمع على صنع كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه."(13)

ويمكن أن نستشهد لهذه النظرية، بما ذكره سيبويه نفسه في كتابه، إذ يُحيل على علماء معاصرين وسابقين مثل: عبد الله بن أبي إسحاق(14) (117هـ)، وعيسى بن عمر(15) (149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء(16) (154هـ)، والخليل بن أحمد(17) (175هـ) ويونس بن حبيب(18) (182هـ)، وغيرهم. وقد أحصى علي النجدي ناصف (522) نقلا عن الخليل، و(200) نقلا عن يونس بن حبيب، و(47) نقلا عن أبي الخطاب الأخفش، و(44) نقلا عن أبي عمرو بن العلاء، و(22) نقلا عن عيسى بن عمر، و(9) نقولات عن أبي زيد الأنصاري، (5) ونقولات عن هارون بن عيسى، (4) ونقولات عن عبد الله بن أبي إسحاق(19).

بل إن سيبويه كان يُكثر من الإحالة على النحويين عموما دون أن يسميهم أو يسمي بعضهم، ومن هذه الإحالات: "... وأما قول النحاة قد أعطاهوك وأعطاهوني، فإنما هو شيء قاسوه لم تتكلم به العرب، فوضعوا الكلام في غير موضعه."(20) ، وقوله: "...وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربانْ زيدا، واضربنانْ زيدا ..."(21) ، وقوله: "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويّون التصريف والفعل."(22) وقوله: "... وإنما ذكرنا هذا لأن ناسا من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين."(23) فهذه الإحالات وغيرها مما ذكره سيبويه في كتابه دليل على النشاط اللغوي الذي كان قبله وتُوّج بظهور الكتاب.

وقد شكّل كتاب سيبويه، بعد ذلك، النواة التي انبثقت عنها المؤلفات النحوية التي جاءت بعده؛ فالكتاب بما فيه من مادة لغوية، وبدقة صاحبه في جمع هذه المادة وتصنيفها، وبيقظته في طرح القضايا واستخلاص الأحكام، كان حاضرا في أذهان العلماء الذين شغلوا أنفسهم في التأليف في النحو، بل ربما أصبح هذا الكتاب وفهمه شغلهم الشاغل.

ولعل هذا الاهتمام بكتاب سيبويه، قد أدّى إلى نوع من الثبات في التفكير النحوي، على أننا يجب أن نكون حذرين في هذا الطرح، فلا يصل بنا الأمر إلى افتراض أنّ الدرس النحويّ التقليدي، في مجمله وتفاصيله، مجرد تكرار لما جاء في الكتاب؛ إذ بقي الباب مفتوحا للتطور والتنوع، لكنه تطور محدود لا يمس الجوهر، بل يمس الشكل من حيث طرق التأليف وأساليب معالجة القضايا المطروحة. وبذلك فإننا، وإن أقررنا بحقيقة حدوث تطور وتغيير في الدرس النحوي بعد كتاب سيبويه، فإن هذا التطوّر لم يصل، بحال، إلى حدّ القطيعة مع كتاب سيبويه.

وقد تكون من أمثلة التغيير والتطور في الدرس النحوي، ما نراه من خلاف بين النحاة، سواء بين النحاة الأوائل والنحاة المتأخرين، أم بين النحاة الذين ينتمون إلى جيل واحد، وكذلك الخلاف بين النحاة وتلاميذهم.

أوليّة الخلاف النحوي:

أولى الإشارات إلى الخلاف النحوي نجدها في كتاب سيبويه نفسه، فقد ذكرنا آنفا أنّ سيبويه كان يُحيل على نحويين سابقين أو معاصرين له، يسميهم أحيانا ولا يسميهم أحيانا أخرى، وكانت هذه الإحالات تتضمن خلافات بين النحاة في النظر إلى المسائل المطروحة، ولعل أكثر ما يلفت النظر في هذه الإحالات، أنه يُقرّ بوجود لغويين في الكوفة يتبنون رأيا خاصا بهم، ومن ذلك قول سيبويه: "وسألت الخليل، رحمه الله، عن قولهم: اضرب أيّهم أفضل، فقال: القياس النصب كما تقول: اضرب الذي أفضل؛ لأنّ أيّا في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة الذي، كما أنّ مَنْ في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، وحدّثنا هارون أنّ ناسا، وهم الكوفيين يقرأونها "ثمّ لننزعنّ من كل شيعة أيّهم أشدّ على الرحمن عتيّا"(24)، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امررْ على أيِّهم أفضل، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضل..."(25)

وفي موضع آخر، يقول سيبويه: "وتقول في فيعَل من حوَيتُ وقوِيْت: حيّاً وقيّاً ...، وتقول منها فيعِل (حيٍّ وقيٍّ)؛ لأن العين منها واو كما هي في قلت،... وينبغي أن يكون فيعِل هو وجه الكلام فيه؛ لأن فيعِلا عاقبَتْ فيعَلا فيما الواو والياء فيه عين. ولا ينبغي أن

يكون فيقول الكوفيين إلا فيعِلا مكسور العين، لأنهم يزعمون أنه فيعَل، وأنه محدود عن أصله."(26)

وفي موضع آخر يقول: "اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيدا: من زيدا، وإذا قال مررت بزيد قالوا: من زيدٍ،... فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسؤول."(27)

ويشير أيضا إلى لغويين في المدينة، فيقول: "هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلا، ولكن يكنّ بمنزلة اسم مبتدأ. وذلك قولك: ما أظن أحدا هو خير منك، وما أجعل رجلا هو أكرم منك،...، وأما أهل المدينة فيُنزلون هو ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع."(28)

ونجد إشارات مشابهة عند الفراء (207هـ) في كتابه معاني القرآن، إذ يتحدّث عن نحويّي أهل الحجاز مرة ونحويّي أهل المدينة مرة أخرى، ففي معرض حديثه عن مسألة الفصل بين المتضايفَين في قوله تعالى:"وكذلك زَيّن لكثيرٍ من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم"(29)، يقول: "فإن تكن مثبَتَة عن الأولين فينبغي أن يُقرأ (زُيّنَ)، وتكون الشركاء هم الأولاد، لأنهم منهم في النسب والميراث... وإن شئت جعلت (زَيّن) إذا فتحته فعلا لإبليس، ثم تخفض الشركاء بإتباع الأولاد. وليس قول من قال:

فزجَجتُها مُتمكِّنا زجّ القلوصَ أبي مزادة

بشيء، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية"(30). ويُحيل في مكان ثان إلى نحويي أهل المدينة فيقول: "نحويو أهل المدينة ينشدون:

فزجَجتُها مُتمكِّنا زجّ القلوصَ أبي مزادة"(31)

هذه الإشارات تؤكد وجود اختلاف بين اللغويين في الحواضر العربية في مناقشة المسائل اللغوية، لكنها لا تتضمن اعترافا من سيبويه والفراء بوجود مدرسة في الكوفة أو في الحجاز.

المدرسة النحوية وأصولها:

يكاد يُجمع القائلون بوجود مدراس نحوية مختلفة، بصرف النظر عن عددها(32)، أن أصول هذه المدارس وأسس الخلاف بينها، تقوم على ركنين هما المنهج (السماع والقياس)

والمصطلح.

وبالرجوع إلى المؤلّفات التي تتحدث عن المدارس النحوية، تظهر عناية الباحثين بهذين الركنين بوضوح، عند حديثهم عن مدرستي البصرة والكوفة، في حين أنهم عندما يعرضون للمدارس الأخرى، فإنّ حديثهم يكون منصبا على أعلام هذه المدارس ونشاطاتهم ومؤلفاتهم؛ ولعل ذلك عائد إلى ريادة هاتين المدينتين في البحث اللغوي بشكل عام والنحوي بشكل خاص.

غير أن طبيعة البحث تقتضي أن نعرض أولا للحديث عن مدارس أخرى غير مدرستي البصرة والكوفة، لتجلية الرأي حول حقيقة وجود هذه المدارس، قبل الشروع في الحديث عن الركنين الأساسيين اللذين اعتُمدا في تمييز هاتين المدرستين.

- المدرسة البغدادية:

يميل بعض المعاصرين إلى القول بوجود مدرسة ثالثة في بغداد، إلى جانب مدرستي البصرة والكوفة. وقد اتفق هؤلاء الدارسون على تسمية شيوخ المدرستين البصرية والكوفية، لكنّ الأمر يغمّ عليهم عندما يتعلق الأمر بمن يمثّل المدرسة البغدادية، فبعضهم يتحدث عن ابن قتيبة(33) (276هـ)، ويرى غيرهم أن ابن كيسان (299هـ) هو أول أئمة المدرسة البغدادية(34)، ويقول آخرون إنه الزجاجي(35) (337هـ)، وبعضهم يؤرخ بأبي علي الفارسي(36) (377هـ)، بل إن بعضهم يجعل الفراء (207هـ) هو المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية(37).

ومهما يكن من أمر، فإن المصادر التي أرخت لما يُسمّى بالمدرسة البغدادية، قد ذكرت أن هذه المدرسة قد نشأت نتيجة لقاء النحويين الذين قدموا من البصرة والكوفة، وتتلمذوا على أعلامهما في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجريين، وبأن هؤلاء النحويين قد مزجوا بين المذهبين وانتخبوا من آرائهما، ولعل هؤلاء هم المقصودون بقول ابن النديم: "أسماء وأخبار جماعة من النحويين واللغويين ممّن خلطوا المذهبين"(38). وفي هذه المسألة يقول بروكلمان: "وقد قسم علماء العربية مذاهب النحاة إلى ثلاث مدارس: البصريون والكوفيون ومن مزجوا المذهبين من علماء بغداد"(39). وصرّح بذلك أيضا أحمد

أمين بعد أن تحدّث عن مدرستي البصرة والكوفة إذ قال: "ومع ذلك فقد كان التقاء الكوفيين والبصريين في بغداد سببا في عرض المذهبين ونقدهما والانتخاب منهما، ووجود مذهب منتخِب كان من ممثليه ابن قتيبة"(40).

وتذكر هذه المصادر أن هؤلاء البغداديين لم يكونوا متجانسين في فكرهم، فمنهم من تعصب للبصريين، ومنهم من كان متعصبا للكوفيين، ومنهم من جمع بين المذهبين(41). ولعل ذلك هو ما دفع هنري فليش إلى استنتاج أن تسمية البغداديين تنطبق على "مجموعة من أصحاب الصنعة العربية، الذين استحقوا تسمية خاصة؛ نظرا لآرائهم الخاصة، وعلى الرغم من تبنيهم آراء حول قضايا ثانوية، فإنهم لا يشكلون ما يمكن تسميته مدرسة"(42).

مما تقدم نستطيع القول بأن افتراض وجود مدرسة ثالثة في بغداد، إلى جانب مدرستي البصرة الكوفة، يجب أن يؤخذ بحذر؛ إذ إن أكثر المتحدثين في هذه المسألة يؤكدون أن ما يسمى بالمدرسة البغدادية كان يقوم على الانتقاء بين المدرستين، مع تعصب علمائها لمأثورات مدارسهم الأصلية. بل يمكننا القول بأن الزمان الذي نشأت فيه هذه "المدرسة"، هو الزمان الذي تعمق فيه الخلاف بين البصريين والكوفيين، إذ تناول علماؤها الخلافات القديمة وطوروها وغذوها مما أسهم في بلورة ما سمي بمدرستي البصرة والكوفة(43).

لكن من المنصف الإشارة إلى أن كثيرا من علماء بغداد كانوا يحملون الفكر النحوي الكوفي، وأن الآراء المنسوبة إلى البغداديين هي نفسها المنسوبة إلى الكوفيين، وكثيرا ما كان يضع العلماء آراء البغداديين في مقابل آراء البصريين، فهذا ابن قتيبة يقول: "إذا أردت أن تعرّف عددا تكثر ألفاظه نحو "ثلاثمائة ألف درهم" و"خمسمائة ألف درهم" ألحقت الألف واللام في آخر لفظة منها، فقلت: "ما فعلت ثلاثمائة ألف الدرهم" و"خمسمائة ألف الدرهم"، هذا مذهب البصريين لا يجيزون غيره، والبغداديون يجيزون: "ما فعلت ثلاثمائة الألف الدرهم""(44). والحقيقة أن ما ذكره ابن قتيبة من قول البغداديين يمثل وجهة نظر الكوفيين؛ فقد ذكر السيوطي قول الزجاجي: "الكوفيون يجيزون "ما فعلت الخمسة الأثواب ... والثلاث المائة الدرهم"(45). وهذا يدل على البغداديين الذين يحيل عليهم ابن قتيبة هم نفسهم الكوفيون الذين سكنوا بغداد. وهذا ابن جني الذي عدّه شوقي ضيف من شيوخ المدرسة البغدادية، يذكر

وجهات نظر للبغداديين هي نفسها وجهات نظر الكوفيين، ويضع رأيه مع أصحابه في مقابل رأي البغداديين، إذ يقول معلّقا على رأي البصريين في عدم تحميلهم الخبر الجامد ضمير المبتدأ: "...هذا قول أصحابنا، وإن كان قد أجاز بعض البغداديين أن يكون في هذا النحو الذي هو غير مشتق من الفعل، كما يكون في المشتق ضمير"(46). غير أن وجهة النظر هذه التي ينسبها ابن جني إلى البغداديين، هي نفسها وجهة النظر المنسوبة إلى الكوفيين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف إذ جاء فيه: "ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسما محضا يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدأ، نحو زيد أخوك، وعمرو غلامك."(47) ويؤكد ابن جني عدم انتمائه الفكري إلى البغداديين، إذ يقول: "فأما قول من قال في قول تأبط شرا:

كأنّما حَثْحَثوا حُصا قوادمه أو أم خشفٍ بذي شتٍّ وطُبّاق

إنه أراد: حثّثوا، فأبدلوا من التاء الوسطى حاء، فمردود عندنا، وإنما ذهب إلى ذلك البغداديون"(48)

ونجد ابن جني نفسه ينسب المسألة الواحدة إلى البغداديين مرة، وإلى الكوفيين مرة أخرى، فقد ورد في كتاب الخصائص: "... ألا ترى أنك لو سألت رجلا عن علة رفع زيد في نحو قولهم: زيدٌ قام أبوه، فقال لك ارتفع بالابتداء لقلت هذا قول البصريين، ولو قال ارتفع بما يعود عليه من ذكره، لقلت هذا قول الكوفيين"(49). وفي موضع آخر يقول: "... قول البغداديين: إن الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره"(50).

ثمّ إنّ الزجاجي الذي عدّه شوقي ضيف واحدا من علماء المدرسة البغدادية، يثبت انتماء كثير من العلماء الذين نُسبوا إلى "المدرسة البغدادية" إلى المدرسة الكوفية، إذ يقول: "...ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر ابن شقير، وأبو بكر بن الخياط، لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين،...، وأبو بكر الأنباري، وأبو موسى المعروف بالحامض،...، وأبو الفضل الملقب بزبيل، وأبو محمد عبد الملك بن مالك الضرير، وغير هؤلاء ممن لم يشتهر من الكوفيين"(51)

من هنا، نستطيع القول بأن الإحالة على البغداديين تعني الإحالة على الكوفيين الذين سكنوا

بغداد وفي مقدمتهم النحويان الكوفيان الكبيران الكسائي والفراء، وبأن هذه التسمية التي شاعت في القرن الرابع الهجري تنطبق على النحويين الكوفيين الذين كانوا يسكنون في بغداد(52)، والذين تتلمذوا على ثعلب، فهم لا يحملون فكرا نحويا خاصا بهم يختلف عن الفكر النحويّ الكوفي، بل كانوا يستخدمون طرائق الكوفة في نقاشهم مع البصريين.

ولعل هذه الفكرة هي التي جعلت كثيرا من علماء العربية يغفلون ذكرهم في مؤلّفاتهم، فنجد ابن جني الذي يُكثر من الإحالة إلى البغداديين، لكنه يستثنيهم من الفصل الذي أعده عن إجماع النحويين، إذ يقول: "اعلم أن إجماع أهل البلدين أن يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص"(53). والزجاجي الذي جعله شوقي ضيف واحدا من أعلام المدرسة البغداديّة(54)، لا يتحدّث عنهم بوصفهم أصحاب مدرسة أو بوصفهم جماعة نحوية، إذ يتوقف كثيرا عند الخلافات بين البصريين والكوفيين، ولا يشير من قريب أو بعيد إلى البغداديين.(55) وقد أغفل ذكرهم أبو البركات الأنباري (577هـ)، صاحب كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، والذي جاء بعد هؤلاء، فلم يشر إلى نحويي بغداد في عرضه للمسائل الخلافيّة.

كل ذلك يؤكد أن تسمية المدرسة البغدادية كانت قائمة على "أسس مكانية"؛ فالبغداديون هم النحاة الذين سكنوا بغداد، ولعل ذلك يفسر تسمية الكسائي بالبغدادي، إذ ذكر الزبيدي في ترجمته لسيبويه، لقاءه مع الأخفش عقب المناظرة التي جمعته مع الكسائي، فقال: "قال الأخفش: فلما دخل [يعني سيبويه] إلى شاطئ البصرة وجه إلى فجئته، فعرّفني خبره مع البغدادي"(56)، ولعله يفسر وصف ابن قتيبة كلاّ من الكسائي والفراء بأنهما من البغداديين، إذ يقول: "...الماهن الخادم، والمَهنة الخدمة بفتح الميم، قال ذلك الأصمعي، ويقال: (مِهنة) بالكسر،... وأجازها بعض البغداديين بالكسر، وأحسبه الكسائي."(57) وفي موضع آخر يقول: "... وكان الفراء، فيما أحسب، أو غيره من البغداديين يقول: (رُهُن جمع رهان)، مثل (كتاب وكُتُب)، و(قضيب وقُضُب)..."(58)

المدرسة الأندلسية:

يحق للمرء أن يتساءل عن الأسس التي بنى عليها بعض المحدثين القول بوجود

مدرسة نحوية في الأندلس؛ إذ يذكر هؤلاء أن بداية الاهتمام في النحو كانت في نهاية القرن الثاني الهجري، وكان رائدَه نحويٌّ أندلسي هو جوديّ بن عثمان الموْروري. يقول شوقي ضيف: "وأول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي، هو جودي بن عثمان الموْروري (198هـ) الذي رحل إلى المشرق، وتتلمذ على الكسائي والفراء، وهو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين، وأول من صنّف به في النحو"(59). فليس المؤسس لهذه المدرسة إلا واحدا من تلاميذ الكسائي والفراء شيخي الكوفة، ولا نظنه كان يسعى نحو تأسيس مدرسة في الأندلس بإدخاله كتب الكوفيين إليها، ونشره آراءهم.ويذكر شوقي ضيف أن الأندلس قد تأخرت في عنايتها بالنحو البصري حتى نهاية القرن الثالث الهجري(60)، زمن ظهور النحوي محمد بن هاشم الأفُشْنيق (307) الذي رحل هو أيضا إلى المشرق، والتقى بأبي جعفر الدينوري وأخذ عنه كتاب سيبويه، لتبدأ بعد ذلك مرحلة العناية بالنحو البصري في الأندلس(61). وقد جاء بعده عدد من العلماء الذين عنوا بتدريس النحو والتصنيف فيه، من أمثال محمد بن يحيى المهلبي الجيّاني (353هـ)، وأبي علي القالي (356هـ)، وأبي بكر بن القوطيّة (367هـ)، ومحمد بن الحسن الزبيدي (379هـ)، وأبي عبيدة محمد بن عاصم العاصمي (382هـ)، وأحمد بن أبان (382هـ) وغيرهم(62).

وقد انصب جهد هؤلاء العلماء على الكتاب "درسا وتدريسا وشرحا وتعليقا"(63)، مع عنايتهم بالنحو الكوفي وكتبه. وفي عصر ملوك الطوائف، أضاف نحاة الأندلس إلى عنايتهم بالنحو البصري والنحو الكوفي عناية بالنحو البغدادي، ممثّلا بآراء أبي علي الفارسي وابن جني(64).

وبناء على ما سبق، فإنّ بإمكاننا القول إن صنيع علماء الأندلس، بإدخال كتب الكوفيين والبصريين إلى الأندلس، والعناية بها وتدارسها وتدريسها لطلبة العلم، وتدوين المصنّفات في النحو بمتابعة آراء البصريين أو الكوفيين أو البغداديين، والاختيار بينها، لا يمكن أن يشكّل مدرسة نحويّة مستقلة(65)؛ فجهود هؤلاء النحويين من علماء الأندلس موصولة بجهود سابقيهم من علماء البصرة والكوفة وبغداد، إذ لا يصح لنفر من النحاة "أن ينظروا في آراء السابقين لهم فيختاروا منها، ثم يقولوا بعدئذ هذا نحو جديد، وهذه مدرسة جديدة في النحو."(66)

وكان يمكن للدرس النحوي في الأندلس، بل للدرس النحوي العربي عامة، أن ينحو منحى مختلفا في منتصف القرن السادس الهجري، بظهور العالم ابن مضاء القرطبي (592هـ)، فقد وضع كتاب "الرد على النحاة"، ودعا فيه إلى هدم نظرية العامل، تلك النظرية التي تمثّل صلب النظرية النحوية العربية وعمودها الفقري عند جميع النحاة، بصرف النظر عن انتماءاتهم الفكرية وأصولهم المكانية. فقد ذكر ابن مضاء ما نصه: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي. وعبرّوا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: (ضرب زيد عمرا) أن الرفع في (زيد) والنصب في (عمرو)، إنما أحدثه (ضربَ)"(67). ويقول في موضع آخر: "وأمّا القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا"(68)، ويرى أن العوامل النحوية لا يقول بعملها عاقل؛ لأنها "لا تفعل بإرادة ولا بطبع"(69).

وهكذا، فقد نظر ابن مضاء إلى النحو نظرة مختلفة عمّا عُرف عند النحاة السابقين، وكان يرى أن النحاة قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام الله، وقد بلغوا هذه الغاية، لكنهم "التزموا بما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها"(70).

وقد كان لمذهب ابن مضاء الظاهري أثر في إطلاق دعوته هذه، فأراد أن يخلص النحو من التقديرات والتأويلات والتعليلات والأقيسة التي لا حصر لها، والتي قد أفسدت صنعة النحو.

وكان يمكن أن تشكل هذه الآراء، التي يقدمها ابن مضاء القرطبي، لو اتبعها النحاة، أساسا لمدرسة جديدة في النحو العربي، لكنّ هذه الآراء بقيت معزولة، ولم يسلك أحد من النحويين، بشتى أصولهم، هذا المسلك، وبقي ابن مضاء مغردا خارج السرب، وبقيت نظرية العامل هي الأساس الذي يقوم عليه النحو العربي إلى زماننا هذا.

رأينا فيما سبق، أن ما سُمي بمدرسة بغداد ومدرسة الأندلس قد قامتا على أصول مدرستي البصرة والكوفة، وأن جهود علمائهما موصولة بجهود شيوخ هاتين المدرستين، وهذا يعيدنا،

بالضرورة، إلى الحديث عن مدرستي البصرة والكوفة، ومناقشة الأسس التي بنى عليها بعض المحدثين ليقولوا بوجود مدرسة في البصرة ومدرسة أخرى في الكوفة، وقد ذكرنا سابقا أن هذه الأسس تقوم على ركنين هما المنهج والمصطلح.

المنهج (السماع والقياس):

يستند القائلون بوجود خلاف بين البصريين والكوفيين، على اهتمام البصريين بالقياس واهتمام الكوفيين بالسماع، فيجعلون القياس آلية للبصريين، ويجعلون في مقابلها السماع آلية للكوفيين، متجاهلين حقيقة أن القياس يعتمد على السماع، وأنهما آليّتان متكاملتان، وليستا متقابلتين؛ "فالسماع قائم على نقل المادة اللغوية وجمع النصوص لتأسيس ما يسمى بالمدونة، والقياس قائم على النظر في هذه المدونة، وتحليلها والبناء عليها"(71). وناقل المدونة هو اللغوي، والذي ينظر فيها ويحللها ليبني عليها هو النحوي. قال عبد اللطيف البغدادي: "اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعدّاه، وأما النحوي فشأنه أن يتصرّف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه."(72)

أمّا بخصوص جمع المادة اللغوية، فيذكر علماء العربية أنّ "الذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي وعنهم أُخذ اللسان العربي من قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة، فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم."(73)

فهذا النص يحدد القبائل العربية التي نقل اللغويّون عنها المادة اللغوية التي نظر فيها النحاة، وبنوا عليها النحو العربي. غير أن المصادر تذكر أن البصريين كانوا أكثر تشددا من الكوفيين في اختيار مادتهم اللغوية، يقول إبراهيم السامرائي بأن "البصريين قد اعتمدوا في تأسيس نحوهم على الثابت من كلام العرب، وشعرهم في الجاهلية والإسلام إلى عصر معيّن، لا يتجاوزونه إلى غيره، ...، واعتمدوا على القرآن في قراءاته العالية، كما اعتمدوا على الثابت المؤيّد سماعا أكيدا من أمر اللهجات واللغات الخاصة."(74) في حين أن

الكوفيين كانوا لا يكتفون بما يأخذون عن فصحاء العرب، "إذ كانوا يأخذون عمّن سكن من العرب حواضر العراق، وكثير منهم كان البصريون لا يأخذون عنهم، ولا عن قبائلهم المقيمة في مواطنها الأصلية، مثل تغلب وبكر لمخالطتهما الفرس، ومثل عبد القيس النازلة في البحرين لمخالطتها الفرس والهند."(75) وكان يؤخذ على شيخهم الكسائي سماعه من عشيرة الحطمة من بني عبد القيس.(76)

إنّ نظرة متفحصة في كتاب سيبويه، وكتاب معاني القرآن للفراء، تجعل المرء يدرك مدى اتفاقهما في المنهج من حيث: تغليب الشعر، والموقف من القراءات القرآنية، والموقف من الحديث النبوي، وتثبت أيضا أخذ النحويين جميعا، بصرييهم وكوفييهم، عن القبائل التي استثنتها النصوص آنفة الذكر، والتي كانت من مصادر السماع للكوفيين وحدهم، دون البصريين، بحسب تلك النصوص، فالناظر في كتاب سيبويه يجد أنه قد أخذ – شأنه في ذلك شأن بقية علماء العربية – من وسط الجزيرة العربية ومن أطرافها، وأخذ عن الحواضر كما أخذ عن البوادي، ولكن بدرجات متفاوتة، إذ أخذ عن البحرين والمناطق الشرقية (المثقب العبدي والممزق من عبد القيس)، وأخذ عن قبائل بكر وتغلب في العراق وشواطئ الفرات، (المهلهل، وعمرو بن كلثوم)، وأخذ عن إياد (عديّ بن زيد)، وأخذ من لخم (عمرو بن عديّ، وعمرو بن أمامة)، وأخذ عن حواضر الحجاز في تيماء (السموأل)، وفي يثرب (أُحيح بن الجُلاح، وابن إطنابة)، وفي مكة (عمرو بن شقيق، وأبو طالب)، وفي الطائف (مسعود بن معاقب، وأبو الصلت بن أبي ربيعة)...(77) غير أننا لا ننفي أن الأخذ عن هذه القبائل لم يكن بمستوى واحد، وأن اللغويين قد أخذوا أكثر ما أخذوا عن القبائل التي كانت تسكن في منطقة نجد.

ثم يأتي البناء على هذا المسموع وتحليل المدونة اللغوية، لنجد القائلين بوجود مدارس نحوية يميزون بين البصريين والكوفيين في البناء على هذا المسموع، مكررين قول الأندلسي الذي نقله السيوطي: "الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا، وبوّبوا عليه بخلاف البصريين."(78) وكأن الكوفيين، بحسب هذا القول، يبنون قواعدهم على شاهد واحد غير مكترثين بكثرة الشواهد التي تنقض القاعدة،

وكأن البصريين لا يبنون قواعدهم إلا على ما كان كثيرا من الشواهد.

ومثل هذا القول يجب أن يؤخذ بشيء من الحذر، فمصادر الكوفيين تثبت عكس ذلك تماما، فالفراء يرفض القياس على القليل المسموع عن العرب؛ يقول في مسألة جمع الأسماء المؤنثة: "... وما كان من اسم مؤنث من الواو مثل (رِشوة وكِسوة)، فإنك تجمعه منقوصا وترده في الجمع إلى ضم أوله، فتقول (رِشوة ورِشى، وكِسوة وكِسى)...، وما كان من ذوات الياء، ...، فإن كان أول واحدته مكسورا جمعته بكسر أوله وكتبته بالياء، مثل: (حِلية وحِلى، ولِحية ولِحى)، وقد سمعنا (لُحى وحُلى) بالضم في هذين الحرفين خاصة، ولا يُقاس عليهما، إلا أن تسمع شيئا من بدوي فصيح فتقوله."(79)

وينقل ابن قتيبة رفض الكسائي القياس على القليل المسموع عن العرب، إذ يقول: "قال سيبويه: وليس في الكلام مَفعُل، وقال الكسائي: قد جاء حرفان نادران لا يُقاس عليهما."(80)

بل إن كتب البصريين أنفسهم تشهد للكوفيين رفضهم القياس على الشاهد الواحد، فقد ذكر الأنباري رفض الكوفيين دخول حرف الجر على حرف الجر، إذ يقولون: "حرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض، وأما قول الشاعر:

فلا والله لا يُلفى لما بي ولا للما بهم أبدا دواء

فمن الشاذ الذي لا يُعرّج عليه، ولا يؤخذ به بالإجماع."(81)

وأما القول بأن البصريين لا يبنون قواعدهم إلا على المطّرد من كلام العرب ففيه نظر، إذ إن مراجعة مصادرهم تُظهر غير ذلك، فنجدهم يقيسون على القليل من كلام العرب(82)، وهم يجيزون القياس على ما يقل، ويرفضونه فيما هو أكثر منه، وقد عقد ابن جني بابا خاصا في "جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه"(83)، بل إنهم يعتمدون القياس رغم وجود ما يخالف قياسهم من كلام العرب(84)

والأهمّ، أن كلاً من البصريين والكوفيين قد يقررون أحكاما دون وجود أي شاهد مسموع عن العرب يدعمها؛ فالكوفيون يجيزون ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركا، وذلك مثل قولك في (عُنُق) (يا عُنُ)، وفي (حَجَر) (يا حَجَ)، إذ قاسوا ذلك على (يد)

و(دم) اللتين حُذف الحرف الأخير منهما تخفيفا، فأجازوا حذف الحرف الأخير للترخيم تخفيفا(85)، دون أن يكون لديهم أي شاهد مسموع عن العرب، وكذلك فعلوا في تجويز تقديم خبر (ما زال) قياسا على خبر (كان)، لأن (ما زال) نفي نفي، ونفي النفي إثبات، فهي إذن شبيهة بـــ (كان)، فيحكم عليها بحكمها(86). وهذا نفسه هو ما فعله البصريون، إذ يجيزون مثلا تقديم معمول الفعل في الاستثناء في مثل: (ما طعامَك أكل إلا زيد)(87)، كما فعلوا ذلك في مسائل الممنوع من الصرف(88).

ما ذكرناه آنفا لا ينفي تشدد بعض النحويين وتساهل بعضهم الآخر في البناء على القليل، فالبصريون كانوا، بشكل عام، أكثر حرجا في القياس على القليل النادر، لكنه يشير إلى اتفاق الفريقين في المنهج، فكلاهما يقيس على المطرد في أكثر الأحيان، وكلاهما يقيس على القليل أحيانا أخرى، حين يناسب هذا القليل قياسهم. وكون البصريين أكثر تحرجا من الكوفيين في القياس، لا يعني بالضرورة اختلافهم في المنهج.

المصطلح:

اعتمد القائلون بوجود مدرستين نحويتين في البصرة والكوفة، على ركن ثانٍ إلى جانب المنهج، وهذا الركن هو اختلافهما في تسمية المفاهيم النحوية؛ إذ يستخدم الكوفيّون، بحسب هذا الادعاء، مصطلحات مختلفة عن تلك التي يستخدمها البصريون. ولقد رأى شوقي ضيف أن الكوفيين، رغم تلمذة أئمتهم الأولين على أيدي البصريين وعكوفهم على كتاب سيبويه، كانوا يقصدون قصداً إلى تكوين مدرسة نحوية خاصة بهم بمحاولتهم الجاهدة تمييز نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين.(89)

والحقيقة أننا نتفق مع ما قاله شوقي ضيف في هذا الخصوص، فهذه حقيقة لا ينازع فيها أحد، إذ نجد في كتب الكوفيين مصطلحات خاصة بهم تداولها نحاته، وقد عكف بعض الباحثين على ذكر هذه المصطلحات التي تميّز بها الكوفيّون عن البصريين، ولعلّ أهم ما جاء في هذه المسألة، ما قدمه إبراهيم السامرائي في كتابه (المدارس النحوية الأسطورة والواقع)، وما قدمه مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، إذ عقد المخزومي فصلا كاملا عن المصطلح بين الكوفيين والبصريين(90)، قسم

فيه المصطلحات النحوية إلى ثلاث طوائف: "طائفة كوفية خالصة، لم يعرفها البصريون، وطائفة بصرية خالصة لم يعرفها الكوفيون، وطائفة كوفية بصرية إلا أن لها عند الكوفيين اسما وعند البصريين اسما آخر"(91). وقد مثّل على الطائفة الأولى بمصطلح الخلاف أو الصرف، وعلى الطائفة الثانية بمصطلحات مثل لام الابتداء واسم الفعل والمفعول المطلق، ومثّل على الطائفة الثالثة بمصطلحات مثل الجحد والخفض والعماد.(92)

وهنا تستوقفنا عبارة مهدي المخزومي: "لم يعرفها البصريون" أو "لم يعرفها الكوفيون"، ونتساءل، هل كان يعني أن كل طرف لا يعرف مصطلحات الآخر أم المفاهيم التي تسميها هذه المصطلحات؟

وبالنظر إلى الأمثلة التي يقدمها عن كل طائفة، يتبين لنا أن المقصود هو عدم معرفة كل طرف بمصطلح الآخر لا بمفهومه، فمصطلحات الكوفيين لا تسمي مفاهيم نحويّة لا يعرفها البصريون، ومصطلحات البصريين لا تسمي مفاهيم نحوية لا يعرفها الكوفيون، فضلا عن أن عددا من المصطلحات التي استخدمها الكوفيون واختصوا بها، كان البصريون قد استخدموها لكنها لم تشع لديهم، وآثروا استخدام مصطلحات أخرى.

ولعلّ من أهم مصطلحات الكوفيين التي لم يستخدمها البصريون مصطلح الخلاف أو الصرف، إذ يرى الكوفيّون أن الخلاف عامل معنوي في باب المفعول معه(93)، وباب الظرف الواقع خبرا في مثل قولنا: (زيد أمامَك)(94)، إضافة إلى باب نصب الفعل المضارع بعد حروف العطف، الواو، والفاء، وأو، إذا سُبق هذا الفعل بنفي أو طلب(95). وإذا لم يكن البصريون قد استخدموا هذا المصطلح صراحة، فإنهم قد أشاروا إليه في بعض أبواب النحو؛ فالخليل مثلا يعلل نصب المستثنى بقوله: "... إنما نصب المستثنى هنا، لأنه مُخرج مما أدخلت فيه غيره"(96)، وهذا سيبويه يرى علة النصب في مثل قولنا: (هو جاري بيتَ بيتَ) بأنه من "ما ينتصب لأنه ليس من اسم قبله، ولا هو هو"(97)، ويعلل نصب الاسم في مثل قولنا: (هذا عربي محضا) بأنه "ينتصب على أنه ليس من الاسم الأول، ولا هو هو"(98)، ثم ها هو ينهي حديثه عن مثل هذه الأبواب بقوله: "اعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب، ينتصب على أنه ليس من الاسم الأول ولا هو هو."(99)

هذا الذي قاله سيبويه وقبله الخليل بن أحمد في المسائل السابقة، هو نفسه ما قاله الكوفيون في علة نصب الظرف الواقع خبرا، في مثل قولنا: (زيد أمامَك)؛ إذ يقولون: "إنما قلنا إنه ينتصب على الخلاف؛ لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد قائم وعمرو منطلق)، كان (قائم) في المعنى هو (زيد)، و(منطلق) في المعنى هو (عمرو)، فإذا قلت: (زيد أمامَك) و(عمرو وراءَك)، لم يكن (أمامك) في المعنى هو (زيد)، ولا (وراءك) في المعنى هو (عمرو)...، فلما كان مخالفا له نُصب على الخلاف ليفرقوا بينهما."(100)

وبناء على ما تقدم، فإنّ مفهوم الخلاف حاضر عند البصريين وإن لم يستخدموا المصطلح صراحة، ويبدو أن ذلك هو ما دفع مهدي المخزومي إلى القول بأن الكوفيين قد "تصيّدوه [أي مصطلح الخلاف] من كلام الخليل"(101)، وبأن كلام الخليل في الاستثناء كان "مبعث القول في الخلاف عند الكوفيين."(102)

ثمّ إن القائلين بوجود مدرسة في الكوفة يتوقفون عند مصطلحات ينسبونها إلى الكوفيين، ولكننا نجدها مثبتة في كتب البصريين أيضا، مثل مصطلح (المكني)(103) الذي يقابل مصطلحي (الضمير والمضمر) عند البصريين، إذ نجد ابن السراج يستخدم هذا المصطلح إضافة إلى استخدامه مصطلح الضمير(104)، ونجد الكوفيين يستخدمون، إضافة إلى مصطلح (المكني)(105) ، مصطلح (الضمير). وكذا القول في مصطلح (التفسير) و(المفسّر) الذي يقابل مصطلح التمييز عند البصريين، إذ استخدمه من البصريين سيبويه(106)، والمبرد(108)، وابن السراج(109)، وأما مصطلح (النعت) الذي يقابل مصطلح (الصفة) عند البصريين، فقد استخدمه سيبويه في كتابه تسعا وخمسين مرة، واستخدم مصطلح (المنعوت) تسع مرات.(110)

ومهما يكن من أمر، فإن مجموع المصطلحات التي ينسبها القائلون بوجود مدرسة في الكوفة، إلى الكوفيين لا تتجاوز بضعة وعشرين مصطلحا، وهو عدد قليل مقارنة بمجموع مصطلحات النحو العربي التي نجدها في كتب الأوائل والمتأخرين، ولا يمكن البناء عليها للقول بأن للكوفيين مدرسة خاصة بهم بدليل أن مصطلحاتهم مختلفة عن مصطلحات البصريين، ثم لا نغفل أن الفترة الزمنية التي نتحدث عنها هي فترة بداية التأليف في النحو

العربي، وهي فترة اتسمت بتذبذب المصطلح وعدم نضجه واستقراره، بدليل أننا نجد عند كلا الطرفين المصطلح الواحد يسمي مفاهيم مختلفة، كما نجد المفهوم الواحد يُسمى بمصطلحات مختلفة.

ثمّ إن الاختلاف في المصطلح بين البصريين الأوائل ممن هم من جيل واحد، أكبر من الخلاف بين البصريين والكوفيين مجتمعين، ففي كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي عدد كبير من المصطلحات لا نجدها في عند سيبويه(111)، وعقد الخوارزمي فصلا "في وجوه الإعراب وما يتبعها على ما حكي عن الخليل بن أحمد"(112)، ويذكر فيه عددا مهما من المصطلحات التي تختلف عن مصطلحات سيبويه، بل إن الاختلاف في المصطلح بين البصريين المتقدمين ممثلين بشيخهم سيبويه، والبصريين المتأخرين مثل ابن مالك وشرّاح ألفيته، يفوق بأضعاف الخلاف في المصطلح بين البصريين والكوفيين مجتمعين.

فبالنظر إلى الفهرست الذي أعده جيرارد تروبو لمصطلحات الكتاب، والفهرست الذي أعده أنطوان غوغويه لمصطلحات ابن مالك وشرّاح ألفيته، نرى أن هؤلاء النحاة المتأخرين قد استخدموا ما يزيد عن مائة مصطلح لم يستخدمها سيبويه ولم يعرفها، علما بأن الحديث في هذين الفهرسين عن المصطلحات البسيطة المكونة من مفردة واحدة فقط، ولو جمعوا المصطلحات المركبة لكان العدد أكثر بكثير. ومن هذه المصطلحات: الجملة، والمجهول، والمعلوم، والحاضر، والحال، والإغراء، والمطلق، والتمييز، والتنازع، والنواسخ، والبارز، والمجرد، والجامد، والأجوف، واللفيف، والمثال، والحدّ، والحكم، والوقاية، والصيغة، وغيرها(113)

بل إننا نجد عند المؤدِّب في كتابه (دقائق التصريف) عددا مهما من المصطلحات المختلفة عن مصطلحات البصريين والكوفيين(114)، يفوق عدد المصطلحات المختلفة بين البصريين والكوفيين، فهل يشكل ابن المؤدب بذلك مدرسة مستقلة في النحو لاختلاف مصطلحاته عن مصطلحاتهم؟!

بعد هذا العرض للأسس التي اعتمد عليها بعض الباحثين في تمييز مدرستين نحويتين إحداهما في البصرة، والأخرى في الكوفة، وبعد مناقشة هذه الأسس، لا بد لنا من القول بأن حديث الباحثين كان منصبا على الخلافات بين الجيل الأول من النحاة الذين

اشتغلوا بالتصنيف والتأليف في النحو، غير أن هذه الخلافات التي يتحدثون عنها بقيت متعلقة بالفروع والتعليل، ولم تتطور لتصل إلى نقض الأصول العامة، وهذا ما يقرره الباحثون، بمن فيهم أولئك الذين يذهبون إلى القول بوجود المدارس النحوية. فهذا شوقي ضيف يقول: "وينبغي أن يستقر في الأذهان أن المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو، فقد بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان التي ظلت إلى اليوم راسخة في النحو العربي"(115)

فإذا كانت مدرسة الكوفة قد أُسست على الأركان العامة لمدرسة البصرة، فهل لنا أن نعدّها مدرسة جديدة؟ وإذا رأينا أن الاختلاف في المصطلح بين البصريين والكوفيين كان محدودا، وأن كل فريق قد عرف مصطلحات الفريق الآخر واستخدمها، فهل يجوز لنا أن نقول بأن للكوفيين مدرسة مختلفة عن مدرسة البصريين؟ لا شك في أن مثل هذا القول لا يلقى القبول؛ لأنّ الأَخذ به يعني أن يكون للنحو العربي في كل عصر مدارس كثيرة.

إن وجهات نظر الكوفيين وآراءهم، ممثلة بآراء الكسائي والفراء وثعلب، تختلف عن وجهات نظر البصريين، في بعض التفاصيل والفروع، هذه حقيقة لا ينكرها إلا معاند، لكنها آراء ووجهات نظر قد تُوُسِّع فيها وغُذِّيت ليصل الأمر ببعضهم إلى أن يجعلها أساسا لمذهبين كوفيّ وبصريّ، وليتجاوز هذا الحدّ بعضُ المحدثين فيطلقون على كل منها مدرسة. ويبدو أن تأليف بعض القدماء في هذه الخلافات بين الكوفيين والبصريين كان الباعث الأول للوصول إلى هذا الحد.

ولعل الوقوف على المسائل الخلافية التي جمعها أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين)، والنظر في المنهج الذي اتبعه في عرض مسائله، يؤكدان لنا هذا الدور الذي لعبه بعض النحاة في إبراز هذه الخلافات وتضخيمها، وتجاهل الخلافات الأخرى بين النحويين الذين ينتمون إلى مدرسة واحدة.

لقد كان أبو البركات الأنباري يعرض المسائل بعبارة "ذهب البصريون..." وعبارة "ذهب الكوفيون..." محاولا أن يجعل البصريين كتلة واحدة متجانسة، والكوفيين كتلة أخرى متجانسة، وإن كان يذكر بين الحين والآخر رأيا لنحويّ يخالف جماعته ويؤيد الجماعة

الأخرى، أو يذهب مذهبا مستقلا(116)، ولو أراد أن يبرز الخلافات في وجهات النظر والآراء والتحليلات بين أفراد الجماعة الواحدة لوجدها كثيرة لدرجة لا تسمح له بالتعميم بقوله: "ذهب البصريون" و"ذهب الكوفيون"، بل إنه لو تتبع آراء الأخفش وحده، ذلك النحوي البصري، لوجدها في أكثر الأحيان مخالفة لآراء أصحابه البصريين(117)، لكنه لم يشأ ذلك؛ إذ أراد أن تسلم له المقابلة بين البصريين والكوفيين، فعدّ خلاف الأخفش مع أصحابه من قبيل الخلاف الذي لا يخرجه عن جماعته البصرية(118). ولو أراد أبو البركات الأنباري، وهو النحوي المتأخر نسبيا، أن يجمع الخلافات بين البصريين الأوائل مثل سيبويه، والنحويين المتأخرين، الذين عاصروا أبا البركات أو جاؤوا قبله، الذين ينتمون إلى مدرسة البصرة، لوجد خلافات في الآراء والتحليلات وفلسفة النحو، تتجاوز الخلافات التي يذكرها بين الكوفيين والبصريين. لكنها خلافات تقوم كلها على الفروع والتأويلات والتعليل، وهذا لا يصل إلى حد القول بأن هؤلاء قد جاؤوا بعلم جديد يؤسس لمدرسة جديدة. فالأركان العامة هي نفسها، والمصطلحات هي نفسها، وإذا كان هذا الأمر يقال في حق البصريين والكوفيين، فقوله في حق المدارس الأخرى، البغدادية، والأندلسية، والمصرية وغيرها، التي بُنيت عليهما، يكون من باب أولى.

وهذا الذي فعله أبو البركات الأنباري وغيره من القدماء، فعله بعض المحدثين وقلدوه، فأبرزوا الخلافات بين البصريين والكوفيين، وتجاهلوا نقاط الاشتراك، وتجاهلوا معها الخلافات بين النحاة الأوائل والنحاة المتأخرين ممن ينتمون إلى مدرسة واحدة.

خاتمة القول:

ليس لأحد أن ينكر وجود خلافات بين النحويين في الدرس النحوي التقليدي، ويكفي النظر في كتب القدماء لتأكيد هذه الحقيقة، بل إننا نستطيع القول بأن الخلاف ظاهرة طبيعية بالنظر إلى خصوصية اللغة العربية، وما تتحمله من إمكانية التأويل والتوجيه، وقد قالوا قديما بأن الإعراب فرع المعنى، ولمّا كان التأويل والتوجيه مبنيين في الأصل على الفهم، ولمّا كان الفهم متعدداً، فقد أدى ذلك إلى تعدد الآراء واختلافها.

والناظر في آثار العلماء السابقين، وبخاصة تلك التي عُنيت بالخلاف، يلحظ أن اختلافهم يقوم على الفروع وليس على الأصول، فهو خلاف متعلق بالعامل، وبالعلة،

والإعراب، وبنية الكلمة وغيرها. لكنهم يتفقون في الأصول العامة؛ فالمنهج واحد، وإن تشدد فريق أو شخص وتساهل آخرون، وكل فريق يعرف مفاهيم الفرق الأخرى، والاتفاق في المصطلح بين الفِرَق أظهر بكثير من الاختلاف فيه، وبذلك فإن الأسس التي بُني عليها القول بوجود مدارس نحوية لا تستقيم دليلا على وجود هذه المدارس، ولعل بعضهم قد غذّاها وضخمها تعصبا لأسس جغرافية، ما يوهم بوجود مدرسة في البصرة وأخرى في الكوفة وأخرى في بغداد وغيرها، أو لعل بعضهم قد أبرزها بقصد الإشارة إلى جماعات تتبنى وجهة نظر مختلفة في مسألة أو أخرى من مسائل النحو العربي. ولو جُمعت مسائل اللقاء والتشابه بين علماء المدارس المزعومة المختلفة، لشكلّت مادة تفوق مادة الخلاف بينها بأضعاف مضاعفة.

ودراستنا هذه قد بينت أن الجماعات النحوية لم تكن متجانسة في ما بينها، وأن الخلافات التي أُبرزت على أسس جغرافية لا تزيد عن الخلافات التي كانت بين المنتمين إلى الجماعة الواحدة، ولو قُدّر لهذه الخلافات أن تُجمع وتُبرز لأدى ذلك إلى وجود عشرات من الجماعات داخل المجموعة الواحدة، وليس اختلاف البصري مع الكوفي أو البغدادي، إلا كاختلاف البصري مع البصري، والكوفي مع الكوفي، لكنها كلها خلافات في التوجيه والتعليل ولا تمس الأصول. فالدرس النحوي العربي واحد، يقوم على نظرية واحدة ومنهج واحد ومصطلحات معروفة منذ تأسيسه إلى زمننا هذا.

وهذه الحقيقة التي توصلنا إليها، قد سُبقنا إليها من قبل، إذ أشار بعض الباحثين إلى عدم وجود مدارس نحوية، غير أن معالجتنا للموضوع جاءت مختلفة، إذ كانت قائمة على استنطاق النصوص النحوية، ومناهج النحاة في البحث النحوي، ومناقشة آراء الباحثين المعاصرين الذين ذهبوا إلى القول بوجود المدارس النحوية.

الهوامش

(1) لعل من أبرز ما أُلف قديما في موضوع الخلاف النحوي الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، والتبيين في مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للزبيدي وغيرها من الكتب التي أفردت عناوين للخلافات النحوية إلى جانب غيرها من الموضوعات النحوية. أما حديثا، فقد تعددت الكتب التي تُنظّر للمدارس النحوية، مثل المدارس النحوية لشوقي ضيف، والمدارس النحوية لخديجة الحديثي، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو لمهدي المخزومي، ومدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها لعبد الرحمن السيّد، والمدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي لمحمود حسيني محمود، ودروس في المذاهب النحوية لعبده الراجحي، وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن الباحثين قد ناقشوا فكرة الفرق بين المدرسة والمذهب، وللاستزادة في هذا الموضوع انظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص. 30–17.

(2) اللغوي، أبو الطيب، مراتب النحويين، ص24، وانظر: ابن النديم، الفهرست، ص45.

(3) الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ج1، ص12. نجد الفكرة نفسها عند ابن قتيبة في كتابه الشعر والشعراء، ص729، إذ يجعله: "أول من عمل في النحو كتابا."

(4) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص27.

(5) انظر المرجع السابق، ص 26. وانظر القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج2، ص 172

(6) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص11.

(7) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج1، ص4. انظر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص21.

(8) تذكر بعض المصادر أن عيسى بن عمر الثقفي (149هـ) قد ألّف كتابين في النحو هما الجامع والمكمل، انظر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص23، وابن النديم، الفهرست، ص47.

(9) انظر بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ج2، ص540.

(10) المرجع السابق، ج1، ص444.

(11) ابن النديم، الفهرست، ص57.

(12) المرجع السابق، ص57، وانظر أيضا السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص65، والأنباري، أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص56.

(13) ابن النديم، ص57.

(14) انظر سيبويه، الكتاب،ج2، ص77.

(15) المرجع السابق، ج2، ص21.

(16) المرجع السابق، ج3، ص507.

(17) المرجع السابق، ج2، ص162.

(18) المرجع السابق، ج2، ص21.

(19) انظر ناصف، علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، ص102

(20) سيبويه، الكتاب، ج2، ص364.

(21) المرجع السابق، ج3، ص527.

(22) المرجع السابق، ج4، ص242.

(23) المرجع السابق، ج2، ص21.

(24) سورة مريم/69.

(25) سيبويه، الكتاب، ج2، ص399.

(26) المرجع السابق، ج4، ص ص409-408.

(27) المرجع السابق، ج2، ص413.

(28) المرجع السابق، ج2، ص396.

(29) سورة الأنعام/ 137.

(30) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 358-357.

(31) المرجع السابق، ج2، ص81.

(32) تختلف آراء الباحثين في عدد المدارس النحوية، فمنهم من يجعلها خمس مدارس، مثل شوقي ضيف، في كتابه المدارس النحوية، ومنهم من يجعلها أربع مدارس، مثل طه الراوي في كتابه نظرات في اللغة والنحو، ومنهم من يعدّها ثلاثاً، مثل أحمد أمين، في كتابه ضحى الإسلام. وقد جعلها بعضهم مدرستين، منهم مهدي المخزومي.

(33) انظر أمين، أحمد ، ضحى الإسلام، ج2، ص298، وانظر بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج1، ص 549.

(34) انظر شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص248.

(35) انظر المرجع السابق، ص248.

(36) انظر العاني، سلمان، المسائل العسكريات،ص 32.

(37) انظر الأنصاري، أحمد مكي، أبو

(38) ابن النديم، الفهرست، ص85.

(39) بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ج1، ص445.

(40) أمين، أحمد، فجر الإسلام، ج2، ص298

(41) انظر الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص151–148.
زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص151–148.

(42) Fleish, Henri, Traité de philologie arabe, vol.1, p12.

(43) Hamzé, Hassan, unité et diversité dans la tradition grammaticale arabe, p26–27

(44) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص217–216.

(45) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج5، ص122.

(46) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص290.

(47) انظر الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم 7، ج1، ص55.

(48) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص180.

(49) ابن جني، الخصائص، ج1، ص18.

(50) المرجع السابق، ج1، ص199.

(51) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص89.

(52) انظر الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص398–397. وانظر السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص141–140.

(53) ابن حني، الخصائص، ج1، ص189.

(54) انظر ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص255–252.

(55) يتحدّث مازن المبارك في تعريفه بكتاب الإيضاح في علل النحو ومنهج صاحبه، فيقول: "وكتاب الإيضاح يشكل حلقة من حلقات تاريخ النحو وصلته بالفقه والكلام والمنطق، ويوضّح لنا كثيرا من المسائل الجدليّة التي أثارها كتاب سيبويه بين النحاة، ويقفنا على جانب مهم من جوانب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، وهو بذلك سابق لابن الأنباري (577هج) في إنصافه، وللعكبري (616هج) في مسائله الخلافية." الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص17. وانظر، مثلا، باب القول في الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه، ص56، وباب القول في المستحق للإعراب من هذه الأقسام الثلاثة، التي هي الأسماء والأفعال والحروف، ص77.

(56) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 70. وانظر القفطي، إنباه الرواة عن أنباء النحاة، ج2، ص 37.

(57) ابن قتيبة، غريب الحديث، ج2، ص265–264.

(58) المرجع السابق، ج1، ص320.

(59) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص289-288.

(60) انظر المرجع السابق، ص289.

(61) انظر الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، ص392-391.

(62) انظر ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص292-290.

(63) الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، ص395.

(64) انظر ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص292.

(65) انظر موعد، محمد، مدرسة الأندلس أم الدرس النحوي في الأندلس، ص38-37.

(66) المرجع السابق، ص33.

(67) القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، ص76.

(68) المرجع السابق، ص77.

(69) المرجع السابق، ص78.

(70) المرجع السابق، ص72.

(71) حمزة، حسن، الخلاف النحوي ووحدة النظرية العربية، ص61.

(72) السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم العربية وأنواعها، ج1، ص59.

(73) المرجع السابق، ج1، ص212-211.

(74) السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص141.

(75) انظر السيوطي، المزهر، ج1، ص212-211.

(76) انظر ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص160.

(77) انظر الفهرس الذي أعدّه عبد الرحمن حاج صالح بالمناطق التي أخذ عنها علماء العربية.

Hadj Salah, A, Linguistique arabe et linguistique générale, Vol.1 p62-73.

(78) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص129.

(79) الفراء، المنقوص والممدود، ص13.

(80) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص588.

(81) الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (78)، ج2، ص571.

(82) انظر المرجع السابق، المسألة (18)، ج1، ص160.

(83) ابن جني، الخصائص، ج1، ص117-115.

(84) انظر الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (54)، ج1، ص370.

(85) انظر المرجع السابق، المسألة (49)، ج1، ص356.

(86) انظر المرجع السابق، المسألة (17)، ج1، ص155.

(87) انظر المرجع السابق، المسألة (21)، ج1، ص173. وانظر السيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحوية، ص165.

(88) انظر الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (69)، ج2، ص488.

(89) انظر ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص165.

(90) انظر المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص316–303.

(91) المرجع السابق، ص 305.

(92) انظر المرجع السابق، ص312–306. وانظر السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص154–147.

(93) انظر الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (30)، ج1، ص248.

(94) المرجع السابق، المسألة 29، ج1، ص245.

(95) المرجع السابق، المسألة (75)، ج2، ص555.

(96) سيبويه، الكتاب، ج2، ص330.

(97) المرجع السابق، ج2، ص118.

(98) المرجع السابق، ج2، ص120.

(99) المرجع السابق، ج2، ص121.

(100) الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة 29، ج1، ص245.

(101) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص294.

(102) المرجع السابق، ص294.

(103) انظر الفراء، معاني القرآن، ج1، ص231

(104) انظر ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص149، ص257.

(105) انظر الفراء، معاني القرآن، ج1، ص38، ص40.

(106) انظر سيبويه، الكتاب، ج2، ص159، 175، 176.

(108) انظر المبرد، المقتضب، ج3، ص34.

(109) انظر ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص 224.

(110) Troupeau, Gérard, lexique-index du Kitab de Sibawayhi, (مادة ن ع ت)

(111) انظر المهيري، عبد القادر، على هامش المصطلح النحوي في كتاب العين، ص–23 30.

(112) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص65.

(113) Voir Troupeau, Gérard, lexique-index du Kitab de Sibawayhi, p.19-23, et De Goguyer; Antoine, La Alfiyyah d'Ibn Malik.

(114) من هذه المصطلحات (النص، والراهن، والممثّل، والواجب، والعائر، والمعرى، والغابر، والفعل السقيم، والفعل الملتوي، والفعل المفكوك، والفعل الموائي، والفعل الممتنع، والفعل المنوي وغيرها). انظر ابن المؤدب، دقائق التصريف. وانظر الحلالمة، بسمة رضا، المصطلح الصرفي عند ابن المؤدب، (دراسة في كتاب دقائق التصريف)، ص104–103.

(115) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص158.

(116) انظر حمزة، حسن، الخلاف النحوي ووحدة النظرية العربية، ص78.

(117) انظر الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسائل (2، 3، 6، 85)، على سبيل المثال.

(118) يذكر بروكلمان في ترجمته للأخفش أنه كان من تلامذة سيبويه، وأن من أعظم آثاره حفظه كتاب سيبويه، فقد روى عنه الكتاب، لكنه خالفه في كثير من آرائه. انظر بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج1، ص474.

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. أمين، أحمد، ضحى الإسلام، ط7، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1964م

2. الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دط، 1982.

3. الأنباري، أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، 1405هج، 1985م

4. الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، دط، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1384هج، 1964م.

5. بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية: السيد يعقوب بكر ورمضان عبد التواب وآخرون، أشرف على ترجمته: محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة 1993م.

6. الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار مدني، جدّة، طبعة 1400هج، 1980م.

7. ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1372هج، 1952م.
8. ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1405 هج، 1985م.
9. الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، ط2، مطبعة جامعة بغداد، 1410هج، 1990م.
10. الحلالمة، بسمة رضا، المصطلح الصرفي عند ابن المؤدب (دراسة في كتاب دقائق التصريف) ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2012م.
11. حمزة، حسن، الخلاف النحوي ووحدة النظرية العربية، بحث منشور في وقائع المؤتمر الإقليمي: الخلاف في الثقافة العربية، 30 مارس–1 أبريل، 2002، الكويت، جامعة الكويت، صدر في 2003، ص88–52.
12. الخوارزمي، مفاتيح العلوم، حققه وقدم له ووضح فهارسه: إبراهيم الأبياري، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1409هج، 1989م
13. الراوي، طه، نظرات في اللغة والنحو، ط1، المكتبة الأهلية، بيروت، 1962م.
14. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، دار المعارف، مصر، 1392هج، 1973م.
15. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1399 هج، 1979م.
16. السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط1، دار الفكر، عمّان، 1987م.
17. سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، 1990م.
18. ابن السرّاج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت،1405هج، 1985م.
19. السيّد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحوية، ط1، دار المعارف، مصر، 1968م.
20. السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، ط1، دار الاعتصام، القاهرة، 1405هج، 1985م.
21. السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هج، 1985م.
22. السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، قدّم له وصححه وفهرسه: أحمد سليم الحمصيّ و محمد أحمد قاسم، ط1، جروس برس، 1988.

23. السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وصححه وعنون موضوعاته: محمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، د ط، دار الفكر، د ت.
24. ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ط8، دار المعارف، القاهرة، دت.
25. الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تعليق: عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي، ط2، 1389هج، 1969م.
26. العاني، سلمان، المسائل العسكريات، اللسان العربي، العدد20، 1983، 32.
27. الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ط2، عالم الكتب، بيروت، 1980م.
28. الفراء، المنقوص والممدود، ، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، مصر، طبعة سنة 1387هج، 1967م.
29. القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1982م.
30. ابن قتيبة، أدب الكاتب، حققه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه: محمد الدالي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1402هج، 1982م.
31. ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، ط2، دار المعارف، 1377 هج، 1958م.
32. ابن قتيبة،غريب الحديث، تحقيق:عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد،1397هج،1977م.
33. القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1428هج، 2007م.
34. اللغوي، أبو الطيب، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1394هج، 1974م.
35. ابن المؤدب، دقائق التصريف، تحقيق أحمد القيسي وحاتم الضامن وحسين تورال، دط، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1407هج، 1987م.
36. المبرّد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دط، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1431هج، 2010م.
37. المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1377هج، 1958م.
38. المهيري، عبد القادر، على هامش المصطلح النحوي في كتاب العين، حوليات الجامعة

التونسية، العدد27، 1988م ص–23 30.
39. موعد، محمد، مدرسة الأندلس أم الدرس النحوي في الأندلس، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد 91، السنة الثالثة والعشرون، رجب 1424هج، أيلول (سبتمبر) 2003م، ص40–30.
40. ناصف، علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1399هج، 1979م.
41. ابن النديم، الفهرست، تحقيق: رضا–تجدّد، دط، طهران،1971م.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

42. Fleish, Henri, Traité de philologie arabe, Imprimerie catholique, Beyrouth, 1961.
43. Hadj Salah, Abderrahman, Linguistique arabe et linguistique générale,Thèse de Doctorat d Etat, Université de Paris-sorbonne, 1979.
44. Hamzé, Hassn, Unité et diversité dans la tradition grammaticale arabe, linguistica communicatio, maroc, volume VI, N. 1 et 2, 1994, p 25-40.
45. Troupeau, Gérard, lexique-index du Kitab de Sibawayhi, Klinckseick, Paris, 1976.
46. De Goguyer; Antoine, La Alfiyyah d'Ibn Malik, 2ème, Ed, Librairie Du Liban, Beyrouth, 1995.